

كأول قانون للجنسية في البحرين عام ١٩٣٩... يُحاربون ويضطهدون ويسفرون، لكونهم شيعة ومن أصل إيراني، منذ أيام الشاه، رغم أن الشاه خذلهم مراراً. أما بعد الثورة الإيرانية فيحدث نفس الشيء تحت نفس "الحجج"، دون أن يكون لهم دخل في الأمور. في إيران يصاح بهذا الإنسان "عربو"، وفي وطنه يقال له "عجمو"! فلا يعرف أين يولي وجهه... ويجدر هنا ذكر أن الجنسية ذاتها مصنفة في البحرين صنوفاً عدة، تحدد على أساسها درجات المواطنة. فتزى في الجوازات: بحريني، بحريني بالجنسية، بحريني بالولادة، بحريني بالزوجية، بحريني مادة ٦ ألف. أما أبناء العائلة الحاكمة ومقربوهم فيحملون تصنيف "بحريني بالسلالة".

(مأساة البدون جنسية، في: الأمل، العدد الرابع، يناير ١٩٩٢، ص ٤ - ٥)

٤٠١ - في تصريحات متلاحقة للسيد طارق المؤيد وزير الإعلام بحكومة البحرين، نشرت بعضها جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٤/٥/١٩٩١ وجريدة الأيام، نقلاً عن الصياد، بتاريخ ٢٨/٧/١٩٩١، يبدو السيد الوزير مغرماً باكتشافه للديمقراطية جديدة لم يهتد إليها أحد قبله هي ديمقراطية الإعلام. ويكرر في تصريحاته، "ان الإعلام هو الوجه الحقيقي ديمقراطية في الخليج!!". (ويقول الوزير:) "إن الديمقراطية بمعناها الحقيقي، الذي هو المشاركة في اتخاذ القرار، موجودة في دولنا الخليجية (!) وهي في تطور وازدهار كبيرين (!!)" يؤكد الوزير: "ان الديمقراطية الموجودة في الخليج من أكثر أنواع الديمقراطية رسوخاً في العالم العربي (!!)"، وأرجو تسجيل ذلك!!". ويضيف: "يجب أن نتذكر بأننا في الخليج ليس عندنا حزب حاكم وشعب محكوم (?)"، فحرية الوصول إلى المراكز العليا معطاة ومفتوحة لكل من أراد ورغب!!"... فما هي حقيقة هذه "الأبواب المفتوحة"? أليست هي القاعة الفارهة التي يتصدرها الأمير محاطاً بعدد من كبار أفراد عائلته ومناصريه، يستقبل فيها لمدة معينة من الزمن كل من يود أن يؤكد ولاءه الشخصي أو كل من له طلب شخصي خاص، ويخلع عليه الأمير العطاء!!".

(سيف بن علي: ليس بالإعلام تبنى الأوطان، في: الأمل، العدد الأول، سبتمبر ١٩٩١، ص ٦)